

الأسماء المؤنثة المقصورة

آراء النحاة:

ألف التأنيث المقصورة كسابقتها الممدودة في دلالتها على التأنيث إلا أن هذه لا تسبقها ألف زائدة وذلك نحو «حبلى وحبارى وجمزى ودفلى وشروى وغضبى»^(١) وهي علة قائمة بذاتها في منع الاسم من الصرف، وما قيل عن الألف الممدودة يقال عن المقصورة حيث إن الألف المقصورة تُنزل منزلة الجزء من الكلمة ويختلف لفظ المذكر من المؤنث، بخلاف المؤنث بالتاء كما سبق أن ذكرنا، ولذا فإن مثل هذه تمنع من الصرف في حالتي التعريف والتنكير وإنما منعهم من صرف «دفلى وشروى» ونحوهما في المعرفة والنكرة أن أفهما حرف يكسر عليه الاسم إذا قلت حبالى ولا تدخل في التأنيث لمعنى يخرج منه ولا تلحق به أبداً بناءً بيناء^(٢).

يقول الزجاج: «اعلم أن ما كانت فيه ألف التأنيث لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك نحو «سكرى وغضبى وعطشى.. وإنما لم ينصرف هذا الباب في معرفة، ولا نكرة؛ لأن فيه ألف التأنيث وهو مع ذلك مبني على الألف»^(٣).

(١) سيبويه ٨/٢.

(٢) سيبويه ٩/٢، وانظر المقتضب ٣/٣٨٥.

(٣) ما لا ينصرف ص ٢٧.

وجاء في «شرح المفصل» قوله: «وإنما كان هذا التأنيث وحده كافيًا في منع الصرف؛ لأن الألف للتأنيث، وهي تزيد على تاء التأنيث قوة لأنها يُبنى معها الاسم، وتصير كبعض حروفه ويتغير الاسم معها عن بنية التذكير»^(١).

وفي موضع آخر: «وإنما مُنعت الصرف لأنها زمة للتأنيث، وقد بُنيت الكلمة عليها فتُنزل منزلة الجزء منها، فلذلك تثبت في التفسير نحو حبلى وحبالي وسكرى وسكارى»^(٢).

وجاء في الارتشاف قوله: «فألف التأنيث تمنع الصرف مقصورةً كان الاسم مفردًا أو جمعًا، مصدرًا أو صفة أو علمًا نحو بُهمى وشكاوى، وذكري وفرسى ولُبني وسَلَمى»^(٣).

ألف الإلحاق المقصورة:

وهي ألف زائدة تأتي لإلحاق الثلاثي بالرباعي، والرباعي الاسم بالخماسي. وهي تمنع من الصرف لشبهها بألف التأنيث المقصورة من وجهين:

الأول: أنها زائدة ليست مبدلة من شيء بخلاف الممدودة فإنها مبدلة من ياء.

والثاني: أنها تقع في مثال صالح لألف التأنيث نحو أرطى فإنه على مثال سكرى وعزهى فهو على مثال ذكري بخلاف الممدودة نحو علباء^(٤).

(١) شرح المفصل ١/ ٥٩.

(٢) نفس المصدر ١/ ٧١.

(٣) الارتشاف ١/ ٩٣. وانظر الصبان ٣/ ٢٣٠.

(٤) الصبان ٣/ ٢٦٢، ٢٦٣.

تعريف الإلحاق:

يقول السيوطي في تعريف الإلحاق: «الإلحاق أن تبني مثلاً من ذوات الثلاثة كلمة على بناء يكون رباعي الأصول فتجعل كل حرف مقابل حرف فتفنى أصول الثلاثي فتأتي بحرف زائد مقابل للحرف الرابع من الرباعي الأصول فيسمى ذلك الحرف حرف الإلحاق»^(١).

يقول المبرد: «وأما ما كانت الألف فيه زائدة للإلحاق فمصرف في النكرة؛ لأنه ملحق بالأصول وممنوع من الصرف في المعرفة؛ لأن ألفه زائدة كزيادة ما كان للتأنيث، فموضعه من حبل وأخواتها كموضع أفكل من أحر، وموضع عثمان من عطشان»^(٢).

وتكلم ابن السراج عن مشابهة هذه الألف ألف التأنيث فقال: «وتضارع هذه الألف الألف التي تجيء زائدة للإلحاق إذا سميت بها يكون فيه، وذلك نحو: ألفت ذفرى وعلقى فيمن قال: علقاة، وحنطى فإن سميت بشيء منها لم تصرفه؛ لأنها ألفت زائدة، كما أن ألف التأنيث زائدة. وحق كل ألفت تجيء رابعة، فما زاد أن يحكم عليها بالتأنيث حتى تقوم الحجة بأنها زائدة»^(٣).

وقد ذكر في شرح المفصل وجه شبه آخر بألف التأنيث وهو عدم إلحاق تاء التأنيث بها فقال: «فإن سميت به رجلاً لم ينصرف للتعريف وشبه ألفه بألف التأنيث من حيث إنها زائدة وأنها لا تدخل عليها تاء التأنيث»^(٤).

(١) الهمع ١/ ٣٢.

(٢) المقتضب ٣/ ٣٣.

(٣) الأصول ٢/ ٨٥.

(٤) شرح المفصل ١/ ٦٠.

إلا أننا نرى أنه يجوز دخول تاء التأنيث على ألف الإلحاق وقد أورد ذلك سيبويه فقال: «وكذلك قبعثرى لأنك لم تلحق هذه الألف للتأنيث، ألا ترى أنك تقول قبعثراة، وإنما هي زيادة لحقت بنات الخمسة كما لحقتها الباء في درديس»^(١).

وجاء في حاشية الصبان ما يؤكد أن التاء تدخل على ألف الإلحاق بل يُعدّ ذلك من الأوجه التي تخالف فيها ألف الإلحاق ألف التأنيث. ومن هنا انصرف ما فيه ألف الإلحاق في حالة التنكير. فقال معلّقاً على وجهي الشبه: «لا من كل وجه فإنها تفارقها من حيث إن ألف التأنيث لا يقبل ما هي فيه التنوين ولا تاء التأنيث، وما فيه ألف الإلحاق يقبلها وقد استعمل بعض الأسماء منوناً بجعل ألفه للإلحاق، وغير منون بجعل ألف التأنيث نحو «تري»^(٢).

ومن هنا فإن ألف الإلحاق لا تستقل وحدها في منع الاسم من الصرف، لأنها أقل من ألف التأنيث وإنما تمنع مع العلمية وتصرف في «النكرة نحو هذا أرطى ورأيت أرطى ومررت بأرطى فتنوينه دليل على تذكيره وصرفه»^(٣).

ومن أمثلة الأسماء التي فيها ألف الإلحاق «تري ومعزى» يقول سيبويه: «وكذلك تتری فيها لغتان، وأما معزى فليس فيها إلا لغة واحدة تُنَوَّن في النكرة»^(٤).

وجاء في «مشكل إعراب القرآن» للقيسي: «قوله تعالى: ﴿ تَتَرَا ﴾^(٥) في

(١) سيبويه ٩/٢.

(٢) حاشية الصبان (الهامش) ٢٦٢/٣.

(٣) المفصل ٦٠/١.

(٤) سيبويه ٩/٢، والمقتضب ٣/٢٢٨، وانظر ما ينصرف ٢٨-٢٩، والأصول ٨٥/٢.

(٥) سورة المؤمنون، الآية: ٤٤.

موضع نصب على المصدر أو الحال من «الرسل» أي: أرسلنا رسلاً متواترين أي متتابعين.

ومن نونه وهو أبو عمرو جعله على أحد وجهين إما أن يكون وزنه نقلاً من وزن «فعل» وهو مصدر داخل التنوين (فيه) على فتحة الراء وهي لام الفعل، أو يكون ملحقاً بجعفر، والتنوين فيه دخل على الإلحاق مثل «أرطى» فإذا وقف على هذا الوجه جازت الإمالة لأنك تنوي أنك تقف على الألف التي دخلت للإلحاق، لا على ألف التنوين فتميلها إن شئت.

وإذا وقفت على الوجه الأول (الذي لا إلحاق فيه) لم تجز الإمالة لأنك في هذا تبدل من التنوين ألفاً، فهي عوض من التنوين في المنصوب ومن لم ينونه جعله مصدرًا لحقه ألف التأنيث، والمصادر كثيرًا ما يلحقها ألف التأنيث كالدعوى من «دعا»، والذكرى من «ذكر» فلم ينصرف «تري» للتأنيث وللزومه^(١).

فتري يجوز فيها الصرف عند التنكير إذا اعتبرنا الألف للإلحاق، والمنع إذا اعتبرنا الألف للتأنيث.

أما «معزى» فيقول عنها سيبويه بأن فيها لغة واحدة وهي التنوين عند التنكير^(٢).

وتكلم المبرد عن ألف الإلحاق فبيّن أنها تصرف في النكرة لأنها ملحقة بالأصول، وممنوعة من الصرف في المعرفة لأن ألفها زائدة كزيادة ما كان للتأنيث، وجعل منها «معزى» وألحقها بهجرع

(١) مشكل إعراب القرآن ١٠٩/٢ - ١١٠.

(٢) سيبويه ٩/٢.

ودرهم^(١). وجاء في الأصول بخصوص «معزى» قوله: «وإن سميت رجلاً بمعزى لم تصرفه، وإن صغرت لم تصرفه أيضًا؛ لأنه اسم لمؤنث، فأما من ذكر معزى فهو يصرفه»^(٢).

وعلل أبو إسحاق الزجاج منع معزى من الصرف و صرفه: فقال: «وإنما لم ينصرف في المعرفة؛ لأن فيه ألفاً تشبه ألف التأنيث في الزيادة وأنه معرفة. فإذا نُكِّر انصرف في النكرة ليفرق بين الألف الزائدة التي لغير التأنيث وبين التأنيث»^(٣).

وهذا التعليل صالح لكل الأسماء التي فيها ألف الإلحاق فهي تمنع عند التعريف لشبهها بألف التأنيث وتصرف في النكرة للفرق بين هذه الألف وألف التأنيث. ومن الأسماء أيضًا التي فيها ألف الإلحاق «أرطى، وحبطنى، ودلنظى، علقى» وغيرها، وهي كما قلنا جائز فيها الأمران المنع في حالة التعريف للعلة السابقة وهي شبهها بألف التأنيث. والصرف في التنكير لكي نفرق بين الألفين، وإلحاقها بمذكر.

ومنها كذلك «ذفرى» التي قال عنها سيبويه بأن العرب قد اختلفت فيها «فقالوا هذه ذَفْرَى أسيلة فنوّنوا، وهي أقلها وقالوا ذَفْرَى أسيلة، وذلك أنهم أرادوا أن يجعلوها أَلْفَ تَأْنِيث، فأما من نَوّن جعلها ملحقةً بهجرع كما أن واو جدول بتلك المنزلة»^(٤).

(١) المقتضب ٣/ ٣٣٨.

(٢) الأصول ٢/ ٨٥.

(٣) ما ينصرف ٣٠ - ٣١.

(٤) سيبويه ٢/ ٨ - ٩.

ألف التكرير:

وهي كالألف الإلحاق تلحق الاسم لأجل تكثير عدد حروفه وتلحقها بتاء التأنيث مثل ألف الإلحاق أيضًا، وهي تمنع الاسم من الصرف مع العلمية، أي أنها لا تستقل بنفسها في منع الاسم، بل لا بد من وجود علة أخرى وذلك نحو: قَبَعَثْرَى وقد قال فيها سيويه: «وكذلك قبعثرى، لأنك لم تُلحق هذه الألف للتأنيث، ألا ترى أنك تقول «قبعثرة» وإنما هي زيادة لحقت بنات الخمسة كما لحقتها الياء في «درديس»^(١) فقد نون «قبعثرى» لأن ألفها ليست للتأنيث وإنما هي للتكثير وهي تمنع من الصرف مع العلمية إذا جعلت علمًا.

وجاء في الهمع «قال أبو حيان: ما فيه ألف التكرير أيضًا إذا سُمي به مُنْع الصرف نحو «قبعثرى» لشبه ألف التكرير بألف التأنيث المقصورة من حيث إنها زائدة في الآخر، لم تنقلب ولا تدخل عليها تاء التأنيث كما أن ألف التأنيث كذلك»^(٢).

وقد بيّن في حاشية الصبان المقصود بألف التكرير فقال: «أي التي أتى بها لأجل تكثير حروف الكلمة وتلحقها تاء التأنيث كألف الإلحاق فيقال قبعثرة»^(٣).

وحكم هذه الألف كحكم ألف الإلحاق في أنها تمنع مع العلمية.

(١) سيويه ٩/٢.

(٢) الهمع ٣٢/١.

(٣) حاشية الصبان ٣/٢٦٣. وانظر شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٢٢.

ألف الإلحاق الممدودة:

فالأحكام السابقة متعلقة بألف الإلحاق المقصورة وعرفنا أنها تمنع الاسم في حالة التعريف وتصرف في التنكير مما يدل على أن هذه الألف ليست كألف التانيث التي تستقل وحدها في المنع. فألف الإلحاق لها نصيب في المنع، إذ إنها لا تمنع الاسم من الصرف سواء في التعريف أو التنكير وذلك نحو الألف في «علباء وحرباء».

قال سيويه: «فإن قلت: ما بال علباء وحرباء مصروفة فإن هذه الهمزة التي بعد الألف إنما هي بدل من ياء كالياء التي في دِرْحاية وأشباهها، فإنما جاءت هاتان الزيادتان هنا لتلحقها علباء وحرباء بسرداح وسربال»^(١).

ويقول الزجاج: «فإن قال قائل: إذا سميت رجلاً بـ «علباء» ما بالك تصرفه وقد أشبهت ألفه وهمزته حمراء وهمزتها، كما أنك إذا سميت رجلاً «أرطى» لم تصرفه لأن ألفه أشبهت ألف سكرى».

فالجواب في هذا: أن ألف «أرطى» ألف زيدت ألفاً لم تُبدل من شيء وهمزة «حمراء» بدل من ألف التانيث، فإنها عوملت همزة حمراء معاملة ما هي بدل منه فكذلك يجب أن تعامل همزة «علباء» معاملة ما هي بدل منه وهي بدل من ياء، والياء لا تمنع الصرف^(٢).

فسبب صرف «علباء وحرباء» أن الهمزة ليست للتانيث وإنما هي منقلبة عن الياء والياء لا تمنع من الصرف بينما همزة «حمراء» للتانيث كما قلنا لأنها منقلبة عن ألف التانيث وهي تمنع. ولذلك يقول السيوطي في

(١) سيويه ١٠/٢.

(٢) ما لا ينصرف ٣٣.

الهمع مبيناً سبب منع ألف الإلحاق المقصورة وعدم منع الممدودة منها فيقول: ألف الإلحاق المقصورة تمنع مع العلمية بخلاف الممدودة لشبهها بألف التأنيث المقصورة من وجهين لا يوجدان في الممدودة. أحدهما: أن كلاً منها زائدة ليست معدلة من شيء والممدودة مبدلة من ياء.

الثاني: أنها تقع في مثال صالح لألف التأنيث كأرطى فهو على مثال سكرى وعزهى فهو على مثال ذكرى. والمثال الذي تقع فيه الممدودة كعلباء لا يصلح لألف التأنيث الممدودة^(١).

وجاء في حاشية الصبان على الأشموني «معلقاً على قول صاحب الكتاب (بخلاف الممدودة) أي ألف الإلحاق الممدودة فإنها لا تؤثر منع الصرف لعدم شبهها بألف التأنيث الممدودة، لأن همزة الإلحاق منقلبة عن ياء وهمزة التأنيث منقلبة عن ألف، وأيضاً همزة التأنيث منقلبة عن مانع، وهو الألف فتمنع، وهمزة الإلحاق منقلبة عن غير مانع وهو الياء فلا تمنع»^(٢).

فألف الإلحاق الممدودة لا تمنع الاسم من الصرف؛ لأنها منقلبة عن حرف لا تأثير له في منع الصرف وهو الياء والمنقلب كما قلنا يُعامل معاملة الأصل فإن كان يَصْرَفُ صُرف وإن كان يَمْنَعُ مَنع.

(١) الهمع ١/٣٢.

(٢) حاشية الصبان ٣/٢٦٢. وانظر التصريح ٢/٢٢٢.

والخلاصة في مسألة الألف:

أن ألف التأنيث بنوعها الممدودة والمقصورة تمنع الاسم من الصرف سواء في التعريف أو التنكير وهي علة قائمة مقام علتين والسبب كما قلنا إن ألف التأنيث قد نزلت منزلة الجزء من الكلمة وبنيت عليها الكلمة وهناك اختلاف بين لفظي المذكر والمؤنث فيما فيه ألف التأنيث كعطشان وعطشى وسكران وسكرى، أحمر حمراء... إلخ، بخلاف التاء التي تعد منفصلة عن الاسم، بدليل أنه لا خلاف بين المذكر والمؤنث إلا بالتاء كذكي وذكية وراكب وراكبة... إلخ.

وانتقلنا بعد ذلك إلى ألف الإلحاق المقصورة فعرفنا أنها تمنع الاسم في حالة التعريف فقط دون التنكير وأنها لا تقوم بالمنع وحدها، بل لا بد من علة أخرى وهي العلمية لاختلافها عن ألف التأنيث لأنها أقل رتبة منها، كما بينا، ثم تكلمنا عن ألف الإلحاق الممدودة فعرفنا أن لا تأثير لها في منع الاسم من الصرف؛ لأنها منقلبة عن حرف لا تأثير له في المنع فتعامل معاملة هذا الحرف بخلاف ألف التأنيث التي لها تأثير وحدها في المنع.

* * *

الواقع اللغوي

ألف التأنيث المقصورة:

وقد وردت أبيات شعرية كثيرة فيها شواهد على ذلك فمثلاً كلمة «ليلي» نراها في الأبيات التالية وهي قول «عبد الله بن عنمة الضبي»:

ليالي ليلي إذ هي الهَمُّ والهوى يريد الفؤادُ هجرها فيصاؤها^(١)
ويقول أيضاً:

سنلهو بليلى والنوى غيرُ غربة تضمَّنها من رامتين جِماؤها^(٢)
ويقول:

أشتَّ بليلى هجرها وبعادها بما قد تواتينا ونسنعُ زادها^(٣)
وهناك أبيات أخرى جاءت في «شرح أشعار الهذليين» من مثل قول «البريق بن عياض»:

ألم تسأل عن ليلي وقد ذهب وقد أوحشت منها الموازجُ والحضُرُ^(٤)
وقد ذكر بيت شبيه بهذا البيت مع تغيير بسيط، ونسب إلى شاعر آخر هو «عامر بن سدوس» يقول فيه:

ألم تسأل عن ليلي وقد نفذَ العمرُ وأوحش من ليلي الموازجُ فالحضُرُ^(٥)

(١) المفضليات ٣٧٩.

(٢) الأصمعيات ٢٢٦.

(٣) الأصمعيات ٢٢٦.

(٤) الهذليين ٢/٧٤٨.

(٥) الهذليين ٢/٨٢٧.

ويقول «أبو صخر الهذلي»:

ليالي إذ ليلى تدانى بها السنوى
ولما ترُغنا بالفراق الروائع^(١)

ويقول أيضًا:

لظللَّ صَدَى صوتي ولو كنت رِمَّةً
لِصَوْتِ صدى ليلي يَهْشُ وَيَطْرَبُ^(٢)

ووردت كذلك في بيتين «لمليح بن الحكم» وهما:

وحبُّ ليلى ولا تخشى مَحَوْنَتَهُ
صَدَعُ بقلبك مما ليس يُنْتَفَدُ^(٣)

ولكنَّ ليلى أهلكتنى بقولها
نَعَمْ ثُمَّ ليلي الماطِلُ المتبَلِّحُ^(٤)

ومنها «سلمى» التي ذكرها «زهير بن أبي سلمى» بقوله:

لعمرك ما هَرِمَ بَنُ سلمى
بمَلْحِي لَنَا اللَّؤْمَاءُ ليموا^(٥)

ويقول «عمرو بن معد يكرب»:

فكم مِنْ غائِطٍ من دون سَلْمَى
قليل الأُنس ليس به كَتِيعُ^(٦)

ويقول «الفرزدق»:

نَشاقلُ أركان عليه ثقيلة
كأركان سلمى أو أعزُّ وأكتَفُ^(٧)

وفيه شاهدان آخران وهما «أعز، وأكتف» حيث الوصفية ووزن الفعل.

ووردت كلمة «سلمى» في «المفضليات»، أيضًا وذلك في الأبيات التالية:

فدى لسلمى ثوباي إذ دَنَسَ الـ
قومُ وإذ يَدْسُمونَ ما دَسَمُوا^(٨)

(١) شرح الهذليين ٢/ ٩٣٤.

(٢) شرح الهذليين ٢/ ٩٣٨.

(٣) شرح الهذليين ٣/ ١٠١٦.

(٤) شرح الهذليين ٣/ ١٠٣٩.

(٥) ديوان زهير ٢٠٩.

(٦) الأصمعيات ١٧٦.

(٧) الجمهرة ٢/ ٨٨٦.

(٨) المفضليات ٤٢.

ويقول «المسيب بن علس»:

أرَحَلتَ من سلمى بغيرِ متاعٍ قبل العُطاسِ ورُغَتَها بَوَداعٍ^(١)

ويقول «مزد بن ضرار الذيباني»:

ألا يا لقومِ والسَّفاهةَ كاسِمِها أعانِدتي من حُبِّ سلمى عوانِدي^(٢)

ويقول «المزد أخو الشماخ» شاعر مخضرم:

صحَا القلبُ عن سلمى ومَلَّ وما كاد لأَيّا حُبِّ سلمى يُزايِلُ^(٣)

وجاء في «الأصمعيات» البيت التالي وهو لـ «عباس بن مرداس»:

ليالي سلمى لا أرى مثلَ دَهْما دلالاً وأنسا يُهَيِّطُ العُضْمَ أنسا^(٤)

ويقول «أبو صخر الهذلي»:

بأطيبِ نَشْواً من سَلِمي وغِرّةً إذا ما سقى كأسَ الكرى كلَّ راقِدٍ^(٥)

وفيه وردت كلمة «سلمى» وهي تصغير سلمى.

ومن الأعلام المختومة بألف التانيث المقصورة كلمة «لبنى» وقد أوردتها

«أمية بن أبي الصلت» حيث يقول:

يربُّها الترعيبُ والمحضُ خِلْفَةٌ ومِسْكٌ وكافورٌ ولُبْنى تَأْكُلُ^(٦)

وكما جاء في جمهرة أشعار العرب أن الشاعر قصد من «لبنى» هنا شجرة

لها لبن كالعسل وأورد الشاعر نفسه «أمية بن أبي الصلت» في بيت آخر

كلمة «لبنى» تصغير لبنى، ويقصد بها امرأة، إذ يقول:

(٤) الأصمعيات ٢٠٥.

(٥) شرح الهذليين ٩٣٢/٢.

(٦) الجمهرة ٥٢٤/٢.

(١) الفضليات ٦٠.

(٢) الفضليات ٧٥.

(٣) الفضليات ٩٣.

فإما تسألني عنى لبينى وعن نسبي أخبرك اليقيننا^(١)

يقول «أبو خراش»:

فَقَدْتُ بنى لبنى فلما فقدتهم صبرْتُ ولم أقطع عليهم أبا جلى^(٢)

ومن الأعلام المؤنثة المختومة بالألف المقصورة «أوفى وحبلى» وذلك في البيتين الآتين، إذ يقول «زهير بن أبي سلمى» في معلقته:

أمن أم أوفى دمنة لم تكلم بحومانة الدراج فالتثلم^(٣)

ويقصد بأم أوفى: اسم المرأة.

وفيه شاهد آخر سبق ذكره في العلمية والتأنيث وهو «حومانة» وأما «حبلى» فقد ذكرها «امرؤ القيس» بقوله:

فمثلك حبلى قد طرقتُ ومُرضعٍ فألهيتها عن ذي تائم محول^(٤)

وفيه شاهد آخر على المنع من الصرف وهو «تائم» حيث منعت لصيغة منتهى الجموع.

ومنها أيضًا «سعدى» حيث يقول «مليح بن الحكم»:

فلم أنصرف من دار سعدى ولم أفق من الوجد حتى كادت النفس تخرج^(٥)

وجاءت أيضًا كلمة «أجلى» وهي اسم موضع، وذلك في بيت «الأوس

ابن خلفاء الهجيمي» يقول فيه:

(١) الجمهرة ٢/٥٠٩.

(٢) الهدلين ٣/١١٩٥.

(٣) الجمهرة ١/١٧٨ وانظر ديوانه ٤، دار الكتب المصرية ١٣٦٣هـ/ ١٩٤٤م.

(٤) الجمهرة ١/١٣٥.

(٥) الهدلين ٣/١٠٣١.

جلبنا الخيل من جنبي أريك إلى أجلي إلى ضلع الرجام^(١)

ويقول «المزرد بن ضرار الذيباني»:

أتاني وأهلي في جهيئة دارهم ينضع قرضوى من وراء المرأيد^(٢)

وفيه كلمة «رضوى» وهي جبل بالقرب من المدينة.

ومنها أيضًا «بصرى» وهي من أعمال دمشق وهي قصبه حوران وقيل إنها بلدة ينسب إليها جواد السيوف، وقد ذكرها «عدي بن رعاء الغساني» بقوله:

ربما ضربة بسيف صقيل دون بضرى وطعنة نجلاء^(٣)

ويقول «الحصين بن الحمام المري»:

صفايح بضرى أخلصتها قيوئها ومطرًا من نسج داوود مئبها^(٤)

وفي كل بيت من هذين البيتين شاهد آخر، حيث وردت كلمة «نجلاء».

في البيت الأول وهي ممنوعة لصيغة منتهى الجموع كما سيأتي ذكرها وجاءت كلمة «داوود» في البيت الثاني وهي ممنوعة للعلمية والعجمة وقد سبق ذكرها.

ويقول «أبو صخر الهذلي»:

تحمل آل بضرى من وحاء وأهل الحوف هموا بارتحال^(٥)

(١) المفضليات ٣٨٧.

(٢) المفضليات ٧٦.

(٣) الأصمعيات ١٥٢.

(٤) المفضليات ٦٦.

(٥) الهذليين ٩٦٤ / ٢.

ومما ورد أيضًا «عجلى» وهي اسم فرس، وقد ذكرها «المرقش الأصغر»
بقوله:

فأعددتُ عَجَلَى لِحُسْنِ الدَّوَا ءِ لَمْ يَتَلَمَسْ حَشَاهَا طَبِيبٌ ^(١)

ومنها «جبارى» إذ يقول «الفرزدق»:

وَأَشْلَاءُ لَحْمٍ مِنْ حُجْبَارَى يَصِيدُهَا إِذَا نَحْنُ شَتْنَا صَاحِبٌ مُتَأَلِّفٌ ^(٢)

ويقول «أوس بن غلفاء»:

وَهُمْ تَرَكَوكَ أَسْلَحَ مِنْ حُجْبَارَى رَأَتْ صَقْرًا وَأَشْرَدَ مِنْ نَعَامٍ ^(٣)

وفيه أيضًا شاهد ثان وهو «أشرد» حيث منع للوصفية ووزن الفعل.

* * *

(١) المفضليات ٢٥٤.

(٢) الجمهرة ٢ / ٨٧٢.

(٣) الأصمعيات ٢٣٣ والمفضليات ٣٨٨.